

تحويلات التمثلات الاجتماعية للإعاقة في المجتمع المحلي بمدينة عين العوده:
من الوصم إلى الاعتراف والإدماج
دراسة سوسيولوجية

سفيان رياضي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل
المملكة المغربية

"يقول إرفينغ غوفمان (Erving Goffman) في كتابه Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity إن الوصم لا يكمن في اختلاف الفرد ذاته، بل في المعنى السلبي الذي يمنحه المجتمع لهذا الاختلاف، فيتحول الإنسان من ذات كاملة إلى هوية مختزلة في وصمته". (Goffman, 1963, pp. 3-5)

الملخص:

لم تعد الإعاقة، في المقاربات الاجتماعية المعاصرة، تُفهم باعتبارها مجرد حالة فردية مرتبطة بقصور جسدي أو حسي أو ذهني، وإنما أصبحت تُدرس بوصفها ظاهرة اجتماعية تشكل دلالاتها داخل شبكة من العلاقات والتفاعلات والمؤسسات والتمثلات، فالإعاقة لا ترتبط فقط بما يعيشه الفرد من صعوبات وظيفية، وإنما تتحدد أيضاً بما ينتجه المجتمع من حواجز مادية ورمزية وثقافية تحول دون المشراكة الكاملة في الحياة الاجتماعية.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تحولات التمثلات الاجتماعية للإعاقة داخل المجتمع المحلي بمدينة عين عوده، من خلال مساءلة الكيفية التي تتشكل بها صورة الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأسرة والحي والمؤسسات والفضاء العمومي. كما تهدف إلى استجلاء مدى انتقال النظرة الاجتماعية من منطق يقوم على الشفقة والحماية والعزل والوصم إلى منطق يستند إلى الاعتراف بالاختلاف، والحقوق، والاستقلالية، والمشاركة والإدماج.

وتعتمد الدراسة مقارنة سوسيولوجية نوعية، تستند إلى المقابلات شبه الموجهة والملاحظة الميدانية وتحليل الخطاب، مع اعتماد عينة قصدية من الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم والسكان المحليين والفاعلين الجمعيين والتربويين والمؤسساتيين. كما تستند الدراسة إلى مفاهيم التمثلات الاجتماعية والوصم والاعتراف والإدماج والمواطنة، وإلى التحول النظري من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي للإعاقة.

تحولات التمثلات الاجتماعية للإعاقة في المجتمع المحلي بمدينة عين العوده: من الوصم إلى الاعتراف والإدماج

سفيان رياضي

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التحول في النظرة إلى الإعاقة لا يحدث بمجرد تغير الخطاب المؤسسي أو الحقوقي، وإنما يتجسد أساساً عندما تنعكس التحولات في الممارسة اليومية وأنماط التفاعل ومواقع الأشخاص في الفضاء الاجتماعي. ومن ثم، فإن الانتقال من الوصم إلى الاعتراف لا ينبغي فهمه باعتباره انتقالاً خطياً أو مكتملاً، بل باعتباره مساراً اجتماعياً تتعايش داخله تمثيلات قديمة مع أخرى جديدة، وتتفاعل فيه قيم الرعاية مع قيم الاستقلالية والحقوق والمواطنة. **الكلمات المفتاحية:** الإعاقة؛ التمثلات الاجتماعية؛ الوصم؛ الاعتراف؛ الإدماج؛ المواطنة؛ المجتمع المحلي؛ عين العوده؛ التحول الاجتماعي.

Abstract

Within contemporary sociological approaches, disability is no longer understood merely as an individual condition associated with physical, sensory, or intellectual impairment. Rather, it is increasingly conceptualized as a social phenomenon whose meanings are constructed within a complex web of social relations, interactions, institutions, and representations. Disability is therefore not limited to the functional difficulties experienced by individuals; it is also shaped by the material, symbolic, and cultural barriers produced by society, which may restrict their full and effective participation in social life.

Against this background, the present study seeks to examine the transformations in social representations of disability within the local community of Ain Aouda. It focuses on how perceptions and images of persons with disabilities are constructed and negotiated within the family, the neighborhood, institutions, and public spaces. More specifically, the study aims to explore the extent to which social attitudes are moving away from a logic grounded in pity, protection, isolation, and stigma toward an approach based on recognition of difference, rights, autonomy, participation, and social inclusion.

Methodologically, the study adopts a qualitative sociological approach drawing on semi-structured interviews, field observation, and discourse analysis. A purposive sample is composed of persons with disabilities, their families, local residents, civil society actors, educational professionals, and institutional stakeholders. The analysis is informed by the concepts of social representations, stigma, recognition, inclusion, and citizenship, while also drawing on the theoretical shift from the medical model of disability to the social model.

The study is guided by the central assumption that transformations in social perceptions of disability do not result simply from changes in institutional or rights-based discourse. Rather, such transformations become meaningful when they are reflected in everyday practices, patterns of social interaction, and the positions occupied by persons with disabilities within the social space. Accordingly, the transition from stigma to recognition should not be viewed as a linear or completed process, but rather as an ongoing and contested social trajectory in which established representations coexist with emerging ones, and where values of care and protection interact, and at times conflict, with those of autonomy, rights, and citizenship.

تمهيد

شهدت دراسة الإعاقة خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة على المستويين النظري والمفاهيمي، عكست انتقالاً تدريجياً من النظر إليها باعتبارها حالة فردية ترتبط أساساً بالقصور أو العجز، إلى فهمها بوصفها ظاهرة اجتماعية تتشكل داخل سياقات تاريخية وثقافية ومؤسسية محددة. فقد أسهم الانتقال من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي للإعاقة في إعادة توجيه الاهتمام من خصائص الفرد وما قد يترتب عنها من صعوبات وظيفية، نحو البيئة الاجتماعية وما تنتجه من حواجز مادية ورمزية وثقافية قد تحد من قدرة الأشخاص في وضعية إعاقة على المشاركة الفعلية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. ومن هذا المنظر، لم تعد الإعاقة تُفهم فقط من خلال ما يواجهه الفرد من قيود، وإنما أيضاً من خلال الطريقة التي ينظم بها المجتمع فضاءاته ومؤسساته وعلاقاته، ومن خلال المعاني والتمثلات التي يمنحها للاختلاف الجسدي أو الحسي أو الذهني.

ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة في المجتمعات المحلية، حيث تشكل التمثلات الاجتماعية للإعاقة في سياق الحياة اليومية ومن خلال شبكة متداخلة من العلاقات الأسرية والجوارية والمؤسسية. فالأسرة تمثل أحد أهم الفضاءات التي تتبلور داخلها صورة الشخص في وضعية إعاقة، سواء من خلال أنماط الرعاية والحماية أو من خلال إتاحة فرص الاستقلال والمشاركة. كما يشكل الحي والفضاء العمومي مجاًلاً أساسياً لإنتاج التفاعلات الاجتماعية التي قد تعزز الاعتراف والاندماج، أو على العكس من ذلك، تعيد إنتاج المسافة الاجتماعية والوصم والإقصاء. أما المؤسسات التعليمية والجمعوية والإدارية، فتؤدي بدورها دوراً محورياً في ترجمة التحولات الحقوقية والخطابات المتعلقة بالإدماج إلى ممارسات اجتماعية ملموسة.

وفي هذا السياق، تبرز مسألة التمثلات الاجتماعية للإعاقة باعتبارها مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة التحولات التي طرأت على نظرة المجتمع إلى الأشخاص في وضعية إعاقة. فالتمثلات لا تقتصر على كونها أفكاراً أو صوراً ذهنية فردية، وإنما تشكل أنظمة من المعارف والقيم والتصورات المشتركة التي تؤثر في طريقة إدراك الأفراد للآخر وفي أنماط التعامل معه. ومن ثم، فإن التحول من صورة الشخص ذي الإعاقة باعتباره موضوعاً للشفقة والرعاية والحماية إلى اعتباره فاعلاً اجتماعياً يتمتع بالحقوق والقدرة على الاختيار والمشاركة، لا يمكن قياسه فقط من خلال الخطابات الرسمية أو المرجعيات القانونية، بل يتطلب مساءلة الممارسات اليومية وأنماط التفاعل ومواقع الأشخاص في مختلف الفضاءات الاجتماعية.

وتزداد أهمية هذه المسألة في ظل التحولات التي عرفها الخطاب الاجتماعي والمؤسسي حول الإعاقة، خاصة مع تنامي المرجعيات الحقوقية والدعوة إلى الإدماج والمساواة وعدم التمييز. غير أن انتقال هذه المفاهيم من مستوى الخطاب إلى مستوى الممارسة يظل مساراً معقداً، إذ قد تتعايش داخل المجتمع الواحد تمثلات متباينة، تجمع بين منطق تقليدي يقوم على الشفقة والحماية والعزل، ومنطق حديث يؤكد الاستقلالية والحقوق والمواطنة. لذلك، فإن التحول في تمثلات الإعاقة لا ينبغي افتراضه باعتباره انتقالاً خطياً من نموذج قديم إلى نموذج جديد، وإنما باعتباره سيرواً اجتماعية تتداخل فيها الاستمرارية والتغير، وتتفاعل فيها أنماط قديمة من التفكير مع تمثلات وقيم جديدة.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، تتجه هذه الدراسة إلى مساءلة تحولات التمثلات الاجتماعية للإعاقة داخل المجتمع المحلي بمدينة عين عوده، من خلال التركيز على الكيفية التي تتشكل بها صورة الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأسرة والحي والمؤسسات والفضاء العمومي، وعلى طبيعة التفاعلات التي تحدد مواقعهم وأدوارهم داخل المجال الاجتماعي. كما تسعى إلى

الكشف عن مدى انتقال المجتمع المحلي من منطق يقوم على الوصم والشفقة والحماية إلى منطق يقوم على الاعتراف والحقوق والاستقلالية والمشاركة والإدماج، مع الوقوف عند التناقضات والفجوات التي قد تفصل بين الخطاب المعلن والممارسة اليومية. وعليه، فإن دراسة الإعاقة من منظور التمثلات الاجتماعية تتيح تجاوز القراءة الاختزالية التي ترد الظاهرة إلى خصائص الفرد وحده، وتفتح المجال أمام فهم أوسع للعلاقات الاجتماعية والآليات الرمزية والثقافية التي تسهم في إنتاج الإقصاء أو، في المقابل، في بناء الاعتراف والإدماج. ومن هنا تنبع أهمية مساءلة التحويلات التي تعرفها نظرة المجتمع المحلي إلى الإعاقة، ليس فقط بهدف رصد ما تغير في الخطاب، وإنما لفهم ما إذا كان هذا التغير قد امتد فعلياً إلى الحياة اليومية وإلى أنماط التفاعل والمشاركة والمواطنة.

الجانِب المنهجي للدراسة

إشكالية الدراسة

تنبع إشكالية هذه الدراسة من التحول الذي عرفته مقاربة الإعاقة خلال العقود الأخيرة، حيث انتقل فهمها تدريجياً من تصور يركز على القصور الفردي والحاجة إلى الرعاية والتكفل والحماية، إلى تصور اجتماعي وحقوقى يربط تجربة الإعاقة بطبيعة العلاقات الاجتماعية وبالحواجز المادية والرمزية التي قد تحد من مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة داخل المجتمع (Oliver, 1990; World Health Organization, 2001). ولم يعد الشخص في وضعية إعاقة يُنظر إليه، في الخطابات الحديثة، باعتباره موضوعاً للرعاية والتكفل فحسب، وإنما باعتباره ذاتاً لها حقوق، وقدرات، وإرادة، وحق في المشاركة والعيش داخل المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (United Nations, 2006)

غير أن التحول في الخطاب المؤسسي والحقوقى لا يعني بالضرورة تحولاً مماثلاً في التمثلات الاجتماعية والممارسات اليومية، فقد تستمر داخل المجتمع بعض الصور النمطية التي تحتل الشخص في إعاقته، أو تنظر إليه من خلال العجز والحاجة، أو تحيطه بحماية مفرطة قد تحد من استقلاليته. وهنا تبرز أهمية المقاربة السوسيولوجية التي لا تكتفي برصد الخطاب حول الإعاقة، وإنما تسعى إلى فهم الكيفية التي تُنتج بها الجماعة معاني الإعاقة وتعيد تداولها داخل الأسرة والمؤسسة والحلي والفضاء العمومي.

وانطلاقاً من ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال المركزي الآتي:

إلى أي حد تعكس التحويلات الاجتماعية والمؤسسية والحقوقية تغيراً في تمثيلات الإعاقة داخل المجتمع المحلي بمدينة عين العوده، وكيف يتم الانتقال من تمثيلات تقوم على الوصم والشفقة والحماية إلى تمثيلات تقوم على الاعتراف والإدماج والمشاركة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

- ✓ كيف تتشكل التمثلات الاجتماعية للإعاقة داخل المجتمع المحلي بمدينة عين العوده؟
- ✓ ما الأشكال التي يتخذها الوصم الاجتماعي في التعامل مع الأشخاص في وضعية إعاقة؟
- ✓ كيف تساهم الأسرة في إعادة إنتاج تمثيلات الوصم أو، في المقابل، في بناء تمثيلات قائمة على الاعتراف والتمكين؟
- ✓ ما الدور الذي تؤديه المؤسسات الاجتماعية والتربوية والجمعيات في تغيير صورة الشخص في وضعية إعاقة؟
- ✓ هل أدى الحضور الاجتماعي والاحتكاك المباشر إلى الحد من الصور النمطية المرتبطة بالإعاقة؟
- ✓ إلى أي حد انتقل خطاب الإدماج من المستوى الرمزي والمؤسسي إلى مستوى الممارسة اليومية؟

✓ كيف يمكن فهم الاعتراف بالشخص في وضعية إعاقة بوصفه انتقالاً من مجرد الرعاية إلى المواطنة والمشاركة الاجتماعية؟

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن تمثيلات الإعاقة داخل المجتمع المحلي بمدينة عين عوده تعرف تحولاً تدريجياً من تمثيلات تقليدية يغلب عليها الوصم والشفقة والحماية إلى تمثيلات أكثر ارتباطاً بالاعتراف والحقوق والإدماج، غير أن هذا التحول يظل غير مكتمل وغير خطي.

وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات:

✓ كلما اتسع الاحتكاك المباشر بالأشخاص في وضعية إعاقة، تراجعت بعض الصور النمطية المرتبطة بالعجز، وأصبح الاعتراف بقدراتهم وإمكاناتهم أكثر حضوراً.

✓ تؤدي الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والتربوية والجمعيات دوراً مهماً في إعادة تشكيل التمثيلات الاجتماعية للإعاقة، إما من خلال تكريس الحماية والاعتماد، أو من خلال دعم الاستقلالية والتمكين والمشاركة.

✓ لا يعني حضور خطاب الإدماج بالضرورة تحقق الإدماج الفعلي، إذ يمكن أن تتعايش داخل المجتمع تمثيلات جديدة قائمة على الحقوق والاعتراف مع ممارسات قديمة تستمر فيها بعض أشكال الوصم والشفقة والإقصاء الرمزي.

المقاربة النظرية والمنهجية

تبنى الدراسة مقاربة سوسيولوجية نوعية، تنطلق من اعتبار الإعاقة ظاهرة اجتماعية وثقافية لا يمكن اختزالها في بعدها الطبي أو الفردي. ويتيح هذا المنظور فهم الإعاقة باعتبارها تجربة تشكل داخل شبكة من العلاقات والتفاعلات التي تحدد موقع الشخص في الأسرة والمؤسسة والمجتمع.

وتستند الدراسة إلى مفهوم التمثيلات الاجتماعية كما طورته جودلي (Jodelet, Denise)، باعتبارها أنظمة من المعاني والتصورات التي ينتجها الأفراد والجماعات لفهم الواقع وتنظيم علاقتهم به (Jodelet, 1989)، و يساعد هذا المفهوم على تحليل الصور التي يحملها المجتمع عن الشخص في وضعية إعاقة، وكيف تنتقل هذه الصور من المجال الفردي إلى المجال الجماعي.

كما تستفيد الدراسة من مفهوم الوصم عند إرفينغ غوفمان (Erving Goffman)، الذي يبين أن الوصمة لا تتحدد في الخاصية الفردية ذاتها، وإنما تتشكل داخل التفاعل الاجتماعي عندما تتحول خاصية معينة إلى أساس لاختزال الشخص أو الانتقاص من قيمته الاجتماعية. (Goffman, 1963, pp. 3-5)

وفي المقابل، يوظف البحث مفهوم الاعتراف عند أكسل هونيث (Axel Honneth)، باعتباره مدخلاً لفهم التحول من علاقة تقوم على الشفقة والرعاية إلى علاقة تقوم على الاحترام والتقدير والمشاركة. فالاعتراف، في منظور هونيث، يمثل شرطاً أساسياً لتكوين علاقة إيجابية بالذات وتحقيق الاندماج الاجتماعي (Honneth, 1995, pp. 92-93, 129-130).

أما من الناحية المنهجية فتتسجم هذه المفاهيم مع المقاربة النوعية التي تسمح بفهم تجارب الفاعلين ومعانيهم وممارساتهم، بدل الاختصار على قياس المواقف بصورة كمية.

أدوات وتقنيات البحث

يمكن أن تستند الدراسة الميدانية إلى مجموعة من الأدوات المتكاملة، في مقدمتها المقابلات شبه الموجهة مع أسر الأشخاص في وضعية إعاقة، والأطر التربوية والاجتماعية، والفاعلين الجمعيين، وبعض السكان المحليين، إلى جانب عدد من الفاعلين المؤسساتيين بحسب طبيعة البحث.

كما يمكن توظيف الملاحظة الميدانية لرصد التفاعلات اليومية داخل المؤسسات وفي الفضاءات العمومية، خصوصاً ما يتعلق بكيفية مخاطبة الأشخاص في وضعية إعاقة، وطريقة تقديم المساعدة لهم، ومدى إشراكهم في الأنشطة، وما إذا كانوا يعاملون باعتبارهم فاعلين اجتماعيين أم باعتبارهم «حالات» تحتاج إلى التكفل.

ويُضاف إلى ذلك تحليل الخطاب، من خلال دراسة المفردات والتعابير والصور المتداولة حول الإعاقة في الخطابات المؤسساتية والجمعية والإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي. ويسمح ذلك بالكشف عن التحولات التي طرأت على اللغة المستعملة في وصف الإعاقة، ومدى انتقالها من لغة العجز والشفقة إلى لغة الحقوق والاعتراف.

وتُعتمد في اختيار المشركين العينة القصصية، بما يسمح باستحضار تنوع الفاعلين المرتبطين بالظاهرة، ولا تستهدف هذه العينة التمثيل الإحصائي لسكان عين العودة وإنما تسعى إلى تحقيق تنوع في التجارب والمواقف والمواقع الاجتماعية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة، بصورة أساسية، إلى تحليل تحولات التمثلات الاجتماعية للإعاقة داخل المجتمع المحلي بمدينة عين العودة، والكشف عن طبيعة الانتقال من الوصم إلى الاعتراف، ومن التكفل إلى الإدماج والمشاركة الاجتماعية.

ويتفوق عن هذا الهدف العام ما يلي:

- ✓ الكشف عن طبيعة التمثلات الاجتماعية المرتبطة بالإعاقة داخل المجتمع المحلي.
- ✓ رصد مظاهر الوصم والشفقة والحماية المفرطة في الحياة اليومية.
- ✓ تحليل دور الأسرة في إنتاج أو تجاوز الصور النمطية المتعلقة بالإعاقة.
- ✓ فهم دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والجمعيات في إعادة بناء صورة الأشخاص في وضعية إعاقة.
- ✓ دراسة أثر الحضور والاحتكاك والمشاركة الاجتماعية في تغيير التمثلات.
- ✓ تحليل المسافة بين خطاب الإدماج والممارسة الاجتماعية الفعلية.
- ✓ إبراز أهمية الاعتراف بوصفه مدخلاً للتمكين والمشاركة والمواطنة.
- ✓ المساهمة في بناء فهم سوسيولوجي للإعاقة يتجاوز التصور الطبي نحو تحليلها باعتبارها ظاهرة اجتماعية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول الإعاقة من زاوية التمثلات والعلاقات الاجتماعية، وليس فقط من زاوية الخدمات أو التأهيل، فدراسة الوصم والاعتراف والإدماج تسمح بفهم الطريقة التي يحدد بها المجتمع موقع الأشخاص في وضعية إعاقة، وكيف يمكن أن تتحول بعض الممارسات الاجتماعية من مصدر للإقصاء إلى آلية للتمكين.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من اختيار عين عوده مجالا للتحليل، باعتبارها فضاء اجتماعيًا تتفاعل داخله الأسرة والمؤسسة والمدرسة والجمعيات والحي والفضاء العمومي. ويسمح هذا الاختيار بقراءة التحويلات العامة في ضوء سياق محلي محدد، دون افتراض تجانس التمثلات أو وحدة المواقف داخل المجتمع.

حدود الدراسة

تحدد الدراسة أولاً من الناحية الجغرافية بمدينة عين عوده، ولذلك لا تهدف إلى تعميم نتائجها على المجتمع المغربي بأكمله، لأن التمثلات الاجتماعية تتأثر بالسياقات المحلية والخصائص الثقافية والمؤسسية والاجتماعية.

ومن الناحية الموضوعية، تركز الدراسة على تحولات تمثلات الإعاقة، وعلى مفاهيم الوصم والاعتراف والإدماج، ولا تتناول بصورة تفصيلية الجوانب الطبية أو العلاجية أو النفسية للإعاقة.

أما من الناحية المنهجية فإن اعتماد المقاربة النوعية يجعل هدف الدراسة فهم المعاني والتجارب والممارسات، وليس إنتاج نسب إحصائية حول مواقف سكان عين العوده، ولذلك ينبغي التعامل مع النتائج بوصفها معطيات تفسيرية مرتبطة بالسياق المدروس لا باعتبارها أحكاماً كمية قابلة للتعميم.

كما أن الدراسة، في صيغتها الحالية، تميز بوضوح بين الافتراض النظري والنتيجة الميدانية؛ فلا يمكن القول إن تمثلات سكان عين العوده قد تغيرت فعلاً إلا بعد إخضاع ذلك للتحقق الميداني من خلال المقابلات والملاحظة وتحليل الخطاب، وتشكل هذه الحدود جزءاً من الصرامة المنهجية للدراسة، لأنها تمنع الانتقال من الملاحظة المحدودة إلى التعميم غير المبرر، وتبقي البحث مفتوحاً على ما يمكن أن تكشفه المعطيات الميدانية.

خلاصة منهجية

تقوم هذه الدراسة، في مجملها، على الانتقال من سؤال «كيف ينظر المجتمع إلى الإعاقة؟» إلى سؤال أكثر سوسيولوجية: «كيف تُنتج هذه النظرة داخل العلاقات الاجتماعية، وكيف تتغير عبر الممارسة؟». ولذلك فإن مفهوم التحول لا يفهم هنا باعتباره انتقالاً نهائياً من الوصم إلى الاعتراف، وإنما باعتباره مساراً اجتماعياً متدرجاً تتجاوز داخله تمثلات قديمة وأخرى جديدة.

وبذلك تصبح عين العوده مجالا لتحليل التوتر بين الوصم والاعتراف، وبين التكفل والتمكين، وبين الإدماج الرمزي والإدماج الفعلي، والغاية ليست إصدار حكم مسبق على المجتمع المحلي، وإنما فهم الكيفية التي يعيد بها هذا المجتمع تعريف موقع الشخص في وضعية إعاقة: هل يظل «موضوعاً للتكفل»، أم يتحول تدريجياً إلى ذات اجتماعية معترف بها، قادرة على المشاركة والمبادرة وصنع القرار والمواطنة

1- الإعاقة كسؤال سوسيولوجي: من سؤال العجز إلى سؤال المجتمع

تطرح الإعاقة على السوسيولوجيا سؤالاً يتجاوز حدود الجسد والمرض والقصور، ليمتد إلى طبيعة العلاقة التي يقيمها المجتمع مع الاختلاف، وإلى الكيفية التي يمنح بها هذا الاختلاف معنى ومكانة داخل المجال الاجتماعي. فالإعاقة، من هذا المنظور، لا تُختزل في كونها خاصية فردية أو حالة صحية تميز شخصاً عن غيره، وإنما تصبح ظاهرة اجتماعية بقدر ما تدخل في شبكة من العلاقات والتفاعلات والتصنيفات و التمثلات التي تساهم في تحديد موقع الفرد داخل الجماعة. ومن ثم، فإن السؤال السوسيولوجي لا ينصرف فقط إلى معرفة طبيعة القصور الذي يعاني منه الشخص، وإنما إلى فهم الكيفية التي يتحول بها هذا القصور، داخل سياق اجتماعي معين، إلى عائق أمام المشاكلة أو إلى مصدر للوصم والتهميش.

ويقتضي هذا المنظور التمييز بين القصور بوصفه حالة مرتبطة بوظائف أو بنيات جسمية، وبين الإعاقة بوصفها تجربة تتشكل في سياق اجتماعي وبيئي محدد، وقد ساهم تطور الدراسات الاجتماعية حول الإعاقة في تجاوز التصورات التي تضع مصدر المشكلة في الفرد وحده، نحو مقاربات تجعل البيئة والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات والحوازر المادية والرمزية جزءاً أساسياً من تفسير تجربة الإعاقة. ويجد هذا التحول سنداً في التصنيف الدولي للوظائف والعجز والصحة الذي اعتمدته منظمة الصحة العالمية، والذي ينظر إلى الأداء والإعاقة ضمن سياقهما ويولي أهمية للعوامل البيئية التي تحيط بالفرد (World Health Organization [WHO], 2001). كما يؤكد التقرير العالمي حول الإعاقة أن فهم الإعاقة لا يمكن أن ينفصل عن العوامل البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تعزز المشاكلة أو تحد منها (World Health Organization & World Bank, 2011).

وقد مثل هذا التحول خروجاً تدريجياً من النموذج الطبي الذي ينظر إلى الإعاقة أساساً باعتبارها مشكلة فردية تحتاج إلى التشخيص والعلاج والتأهيل، نحو النموذج الاجتماعي الذي يولي أهمية للحوازر التي ينتجها المجتمع وتحد من مشاكلة الأشخاص في وضعية إعاقة. وقد أسهم مايكل أوليفر (Oliver, Michael)، في ترسيخ هذا التحول داخل دراسات الإعاقة، من خلال مساءلة التصورات الفردية والطبية للإعاقة وإبراز دور البنى الاجتماعية في إنتاج العجز الاجتماعي (Oliver, 1990, pp1-11).

ومن هنا ينتقل السؤال من «ما الذي يعاني منه الشخص؟» إلى سؤال أكثر سوسيولوجية: «كيف يحول المجتمع اختلافاً معيناً إلى وضعية إعاقة؟»، فهذا الانتقال لا يلغي البعد الصحي أو الوظيفي للإعاقة، وإنما يرفض اختزال التجربة الإنسانية فيه، فالشخص الذي يعاني من قصور حركي مثلاً، لا يعيش بالضرورة الدرجة نفسها من القيود في مختلف البيئات؛ إذ يمكن أن تتضاعف الصعوبات عندما تكون البنية المادية غير مهيأة، أو عندما تكون الخدمات غير متاحة، أو عندما تسود تصورات اجتماعية سلبية حول قدراته وإمكاناته، وبذلك تصبح الإعاقة نتيجة لتفاعل وكب بين خصائص الفرد وخصائص البيئة والمؤسسات والثقافة الاجتماعية، وليس مجرد انعكاس مباشر لحالة جسمية أو صحية. (WHO, 2001)

وتكتسي هذه النقلة أهمية خاصة بالنسبة إلى السوسيولوجيا، لأنها تنقل الإعاقة من المجال الخاص إلى المجال العام، ومن مستوى الحالة الفردية إلى مستوى العلاقات والبنى الاجتماعية. فالمشكلة لا تكمن دائماً في عدم قدرة الفرد على الوصول أو

المشروكة، وإنما قد تكمن في الطريقة التي ينظم بها المجتمع فضاءاته ومؤسساته وعلاقاته. فعندما تكون المدرسة غير مهيأة والشرع غير قابل للولوج ووسائل النقل غير متاحة، والخدمات العمومية غير ميسرة، فإن العائق لا يعود خاصية في جسد الفرد وحده، وإنما يصبح جزءاً من تنظيم المجتمع نفسه، وقد عززت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذا المنظور من خلال ربط الإعاقة بالتفاعل بين القصور طويل الأمد والحواجز المختلفة التي يمكن أن تعيق المشروكة الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (United Nations, 2006 . Art. 1)

غير أن السؤال السوسيولوجي لا يتوقف عند الحواجز المادية والمؤسسية، بل يمتد إلى الحواجز الرمزية التي قد تكون أقل وضوحاً، لكنها أكثر عمقاً في تشكيل مكانة الشخص داخل الجماعة، وهنا تبرز أهمية دراسة الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى الإعاقة، والصور التي ينتجها عنها، والألفاظ والتصنيفات التي يستخدمها لوصف الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك التوقعات التي يضعها حول قدراتهم وأدوارهم الاجتماعية، فالمجتمع لا يتعامل مع الإعاقة باعتبارها واقعاً موضوعياً فقط، وإنما من خلال مجموعة من المعاني والتصورات التي تحدد كيفية إدراكها وتأويلها والتفاعل معها.

ومن هذه الزاوية، يصبح مفهوم التمثيلات الاجتماعية مدخلاً أساسياً لفهم الإعاقة بوصفها ظاهرة اجتماعية. فالتمثيلات الاجتماعية لا تقتصر على كونها صوراً ذهنية فردية، وإنما تشكل داخل الحياة الاجتماعية وتساهم في إنتاج المعنى وتنظيم المواقف والممارسات تجاه الظواهر والأشخاص. وقد أبرزت أعمال دينيز جودلي (Jodelet, Denise) أهمية مفهوم التمثيلات الاجتماعية في فهم الطريقة التي تنتج بها الجماعات معارفها وتصوراتها عن الواقع الاجتماعي، وكيف تصبح هذه التصورات جزءاً من الممارسة والتفاعل اليومي. (Jodelet, 1989, pp31-61)

وعليه، يمكن أن تحمل الإعاقة داخل التمثيلات الاجتماعية معاني مختلفة ومتعارضة؛ فقد تُفهم باعتبارها عجزاً أو نقصاً أو حالة تستدعي الشفقة والحماية، وقد تُفهم، في سياق آخر، باعتبارها شكلاً من أشكال الاختلاف الإنساني، وقضية حقوقية واجتماعية تستدعي التمكين والمشاركة (Oliver, 1990, pp 78-94)، ومن ثم، فإن دراسة الإعاقة لا تقتضي مساءلة «ما هي الإعاقة؟» فقط وإنما تستدعي أيضاً طرح أسئلة من قبيل: كيف يتصور المجتمع الإعاقة؟ ومن ينتج هذه التصورات؟ وكيف تنتقل من مستوى الأفكار إلى مستوى الممارسات؟ وكيف تؤثر في المكانة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة؟

وهنا تتقاطع سوسيولوجيا الإعاقة مع سوسيولوجيا التفاعل والوصم، خصوصاً في أعمال إرفينغ غوفمان (Erving Goffman). فالوصم، في هذا السياق، لا يُفهم باعتباره خاصية سلبية كامنة في الفرد، وإنما باعتباره عملية اجتماعية يتم من خلالها إسناد قيمة سلبية إلى خاصية معينة، بما يؤدي إلى التأثير في الهوية الاجتماعية للفرد وفي طريقة تعامل الآخرين معه (Goffman, 1963, pp 3-5-9).

وبذلك قد يتحول الشخص في وضعية إعاقة من فرد يتمتع بهوية متعددة الأبعاد إلى شخص تختزل هويته الاجتماعية في إعاقته، بحيث تصبح هذه الصفة هي العدسة التي يُنظر من خلالها إلى قدراته وأدواره وعلاقاته، وتكشف هذه العملية عن الطبيعة الاجتماعية للوصم؛ فالخاصية وحدها لا تكفي لإنتاج الوصمة، وإنما تصبح وصمة عندما تُمنح داخل التفاعل الاجتماعي معنى يؤدي إلى الانتقاص من قيمة الشخص أو وضعه في موقع اجتماعي أدنى.

وتظهر أهمية مفهوم الوصم في دراسة الإعاقة لأن التهميش لا يأخذ دائمًا شكلاً صريحاً ومباشراً. فقد يظهر في السخرية أو الإقصاء أو التنمر، لكنه قد يتخذ كذلك أشكالاً أكثر خفاءً، مثل الشفقة المفرطة، أو الحماية الزائدة، أو اتخاذ القرارات نيابة عن الشخص، أو افتراض عدم قدرته على التعلم والعمل وتكوين العلاقات والمشاركة في الحياة العامة. ومن ثم، فإن بعض الممارسات التي تبدو في ظاهرها تعبيراً عن الرعاية تحتاج إلى مساءلة سوسيولوجية لمعرفة ما إذا كانت تدعم استقلالية الشخص أم تسهم بصورة غير مقصودة، في إعادة إنتاج تبعيته.

وتتطلب هذه النقطة التمييز بين التكفل بوصفه دعماً والتكفل بوصفها علاقة تبعية، فالتكفل يظل ضرورة اجتماعية وإنسانية في حالات عديدة، غير أنها تفقد بعدها التمكيني عندما تتحول إلى ممارسة تجعل الشخص في وضعية إعاقة متلقياً دائماً، وتحد من قدرته على الاختيار واتخاذ القرار، وفي المقابل يقوم التمكين على الاعتراف بقدرات الفرد وعلى توفير الشروط التي تسمح له بممارسة استقلاليته والمشاركة في القرارات التي تخص حياته.

ومن هنا يصبح الانتقال من التكفل إلى التمكين أحد المؤشرات المهمة لتحليل التحويلات الاجتماعية في تمثيلات الإعاقة، فالتكفل لا ينبغي أن تعني القيام بكل شيء نيابة عن الشخص، وإنما ينبغي أن تتحول إلى وسيلة تساعد على تنمية قدراته وممارسة استقلاليته. وهذا المنظور يتقاطع مع المبادئ التي يؤكدتها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الكرامة المتأصلة، والاستقلالية الفردية، وعدم التمييز، والمشاركة الكاملة والفعالة، والإدماج في المجتمع، واحترام الاختلاف بوصفه جزءاً من التنوع البشري. (United Nations, 2006)

ومن هذا المنطلق يمكن إدخال مفهوم الاعتراف بوصفه مستوى آخر من مستويات التحليل السوسيولوجي. فالاعتراف لا يعني مجرد قبول وجود الأشخاص في وضعية إعاقة، وإنما يفترض التعامل معهم باعتبارهم ذواتاً اجتماعية كاملة، لهم مكانتهم وصوتهم وقررتهم على الاختيار والمشاركة، ويمكن هنا الاستفادة من تصور أكسل هونيث (Axel Honneth)، للاعتراف باعتباره عنصراً أساسياً في بناء علاقة الفرد بذاته وبالآخرين وبالمجتمع، وفي الصراعات الاجتماعية التي تلور حول الكرامة والمكانة والحقوق. (Honneth, 1995)

وبهذا المعنى، يمثل الانتقال من الوصم إلى الاعتراف تحولاً في طبيعة العلاقة الاجتماعية مع الأشخاص في وضعية إعاقة. فالوصم يجعل الفرد موضوعاً للتصنيف والتقليل من القيمة، بينما يفترض الاعتراف التعامل معه باعتباره ذاتاً لها حقوق ومكانة وقدر على الفعل، ولذلك لا ينبغي قياس الاعتراف فقط بتغير اللغة المتداولة حول الإعاقة، وإنما بمدى انعكاسه على العلاقات والممارسات والمواقع الاجتماعية التي يشغلها الأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن هنا يتصل مفهوم الاعتراف بمفهوم الإدماج الاجتماعي. فالإدماج لا يعني مجرد إدخال الشخص في مؤسسة أو وجوده في الفضاء الذي يوجد فيه الآخرون، وإنما يرتبط بقدرته على المشاركة الفعلية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ولذلك ينبغي التمييز بين الحضور الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية؛ فقد يكون الشخص حاضراً مادياً داخل المدرسة أو المؤسسة أو الفضاء العمومي، لكنه يظل مقصياً من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار أو في العلاقات أو في الأنشطة.

ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة في تحليل الإعاقة، لأن الإدماج الحقيقي يفترض إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة، وليس فقط توفير مكان مادي للشخص داخل المؤسسة أو المجتمع، وهذا ما تنص عليه المقاربة الحقوقية التي تجعل المشاركة

الكاملة والفعالة والإدماج وعدم التمييز من المبادئ الأساسية في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة (United Nations, 2006).

وعليه، فإن دراسة الإعاقة من منظور سوسيولوجي تسمح بطرح سؤال أعمق يتعلق بطبيعة المجتمع نفسه: كيف ينتج المجتمع الاختلاف؟ وكيف يصنفه؟ وكيف يمنحه قيمة أو يزوع عنه القيمة؟ وكيف تتحول هذه التصنيفات إلى ممارسات يومية تؤثر في مكانة الأفراد وفرصهم في المشاورة؟ فالإعاقة، بهذا المعنى، تصبح مدخلاً لقراءة علاقة المجتمع بالمعيار، وبالطبيعي، وبالمختلف و بالآخر.

كما تسمح هذه المقاربة بفهم أن التغير في النظرة إلى الإعاقة لا يحدث بالضرورة في اتجاه واحد أو وفق مسار خطي، فقد تتجول داخل المجتمع الواحد تمثلات تقليدية تقوم على الشفقة والحماية والعزل، مع تمثلات حديثة تستند إلى الحقوق والاستقلالية والإدماج، وقد يتغير الخطاب الاجتماعي بسرعة أكبر من تغير الممارسة، بحيث تتبنى المؤسسات والأفراد لغة جديدة حول الإدماج، بينما تستمر بعض الحواجز الرمزية والمادية في إنتاج الإقصاء.

ومن هنا تصبح دراسة التحويلات في التمثلات الاجتماعية للإعاقة مدخلاً مناسباً لرصد التغير الاجتماعي، لأنها تسمح بمقارنة ما كان سائداً من تصورات وممارسات بما بدأ يظهر من معانٍ جديدة للإعاقة. ولا يتعلق الأمر بافتراض اختفاء التمثلات القديمة، وإنما بفهم كيفية إعادة ترتيبها وتفويضها مع التمثلات الجديدة داخل المجال الاجتماعي.

وتزداد أهمية هذا المنظور عندما تنتقل من المستوى النظري العام إلى المجتمع المحلي، حيث تشكل التمثلات داخل فضاءات الحياة اليومية: الأسرة، والحلي، والمدرسة، والمؤسسات، والجمعيات، والشرع، وشبكات العلاقات الاجتماعية. فالمجتمع المحلي يمثل مجاًلاً ملائماً للدراسة الكيفية التي تنتقل بها التحويلات الحقوقية والمؤسسية من مستوى الخطاب العام إلى مستوى الممارسة اليومية، كما يسمح برصد المسافة بين ما يقال عن الإعاقة وما يمارس تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة.

وانطلاقاً من هذا التصور، تأتي دراسة الإعاقة في مدينة عين العوده باعتبارها محاولة لفهم الإعاقة لا بوصفها حالة فردية معزولة، وإنما باعتبارها ظاهرة اجتماعية تشكل داخل شبكة من التفاعلات والتمثلات والعلاقات والمؤسسات. ويصبح الاهتمام منصباً على الكيفية التي يتم بها تعريف الإعاقة داخل المجتمع المحلي، وعلى صورة الأشخاص في وضعية إعاقة في الوعي الاجتماعي، وعلى طبيعة الممارسات التي تحيط بهم، وعلى مدى انعكاس التحويلات الحقوقية والمؤسسية على الحياة اليومية.

ولا تنطلق هذه المقاربة من افتراض مسبق بأن المجتمع المحلي قد تجاوز الوصم أو بلغ مرحلة الاعتراف الكامل، وإنما تتعامل مع التحول في تمثلات الإعاقة باعتباره سيورة اجتماعية مفتوحة على التفاوض والتناقض وإعادة البناء. فقد تتعايش في السياق المحلي نفسه تمثلات تجعل الشخص موضوعاً للرعاية والشفقة مع تمثلات أخرى تعتبره صاحب حق وفاعلاً اجتماعياً، وقد يظهر خطاب قوي حول الإدماج والمواطنة في الوقت الذي تستمر فيه بعض الحواجز الرمزية والمادية التي تحد من المشاورة.

وبذلك يصبح السؤال السوسيولوجي عن الإعاقة في المجتمع المحلي سؤالاً عن تحول العلاقة بين الفرد والمجتمع، وعن إعادة بناء المكانة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة داخل المجال العام. فالمهم ليس فقط معرفة ما إذا كانت النظرة إلى الإعاقة

قد تغيرت، وإنما الكشف عن كيفية حلول هذا التغير، والفاعلين الذين يساهمون في إنتاجه، والمجالات التي يظهر فيها، والحدود التي تعوقه، والتناقضات التي تصاحبه.

إن أهمية هذا المنظور تكمن في أنه لا يتعامل مع «تغير العقلية» بوصفه معطى جاهزاً، وإنما باعتباره موضوعاً سوسولوجياً قابلاً للملاحظة والتحليل. فالتغير في التمثلات لا يحدث بمجرد تغير المصطلحات، ولا يتحقق بمجرد تبني خطاب حقوقي جديد، وإنما يتجسد عندما تتغير أنماط التفاعل، وتراجع الصور النمطية، وتوسع فرص المشوكة، ويتحول الشخص في وضعية إعاقة من موضوع للنظر والرعاية إلى ذات اجتماعية لها صوت وقرار ودور ومكانة.

ومن هذا المنطلق، تصبح الإعاقة سؤالاً سوسولوجياً بامتياز، لأنها تتيح مساءلة الحدود التي يسمها المجتمع بين «الطبيعي» و«المختلف»، وبين «القادر» و«العاجز»، وبين «المقبول» و«المهمش»، كما تكشف عن قدرة المجتمع على إعادة تعريف الاختلاف بعيداً عن منطق النقص والشفقة، والانتقال نحو منطق يقوم على الاعتراف بالكرامة والتنوع والمشوكة والحق في المواطنة.

2- الإعاقة من الحالة الفردية إلى الظاهرة الاجتماعية: التمثلات والوصم وإعادة بناء العلاقة مع الاختلاف

تقتضي المقاربة السوسولوجية للإعاقة تجاوز النظر إليها باعتبارها مجرد حالة فردية مرتبطة بالقصور الجسدي أو الحسي أو الذهني، والانتقال إلى مساءلة الشروط الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تمنح هذا القصور معنى معيناً داخل المجتمع. فالإعاقة لا تكتسب دلالتها الاجتماعية من الخصائص الوظيفية للفرد وحدها، وإنما تتشكل كذلك من خلال العلاقة التي يقيمها المجتمع مع الاختلاف، ومن خلال المعايير التي يضعها حول القدرة والاستقلالية والمشوكة، ومن خلال الحواجز التي قد تحول دون وصول الأفراد إلى الموارد والفضاءات والمؤسسات. ومن ثم، فإن السؤال السوسولوجي حول الإعاقة لا ينحصر في معرفة ما يعانيه الفرد من قصور، وإنما يتجه إلى تحليل الكيفية التي يتحول بها هذا القصور، داخل سياق اجتماعي محدد، إلى تجربة من التهميش أو العزل أو الوصم.

وقد ارتبط تاريخياً التعامل مع الإعاقة بقدر كبير من التصورات الطبية التي جعلت من القصور الفردي مكرراً لتفسير المشكلة، وربطت التدخل أساساً بالتشخيص والعلاج والتأهيل والتكفل، وعلى الرغم من أهمية هذه الوظائف في التعامل مع الجوانب الصحية والوظيفية، فإن الاقتصار عليها يظل عاجزاً عن تفسير التفاوت في تجربة الإعاقة من سياق اجتماعي إلى آخر. فالشخص الذي يستخدم كرسيًا متحركاً، مثلاً، قد يواجه عوائق محدودة في فضاء تتوافر فيه شروط الولوج والنقل والخدمات، بينما قد تصبح الإعاقة أكثر حضوراً في حياته اليومية عندما تكون البيئة العمرانية غير مهيأة، أو عندما تفتقر المؤسسات إلى وسائل التيسير، أو عندما تسود مواقف اجتماعية سلبية تجاه قدراته، وبهذا المعنى، لا يمكن فصل تجربة الإعاقة عن السياق الذي يعيش فيه الفرد (World Health Organization [WHO], 2001).

وقد ساهم هذا التحول في بروز النموذج الاجتماعي للإعاقة، الذي ميز بين القصور بوصفه حالة وظيفية، وبين الإعاقة بوصفها مجموعة من القيود التي تنتج أو تتضاعف بفعل التنظيم الاجتماعي والبيئي، وقد كان لعمل مايكل أوليفر دور مركزي في ترسيخ هذا الاتجاه داخل دراسات الإعاقة؛ إذ ناقش الإعاقة باعتبارها قضية ترتبط بالمعنى الاجتماعي وبكيفية تعريف المجتمع للمشكلة وتنظيمه لشروط المشوكة. (Oliver, 1990, pp. 1-11) كما خصص لاحقاً تحليلاً للعوامل التي تسهم في

البناء الاجتماعي لمشكلة الإعاقة، بما يفتح المجال أمام دراسة المؤسسات والبنى الاجتماعية باعتبارها عناصر فاعلة في إنتاج القيود الاجتماعية. (Oliver, 1990, pp. 78–94) ومؤكد كتاب أوليفر نفسه أن الانتقال من تعريف الإعاقة إلى تحليل إنتاجها الاجتماعي يمثل محوراً أساسياً في هذا التصور.

وبذلك ينتقل السؤال من «ما الذي يعاني منه الشخص؟» إلى سؤال أكثر سوسيولوجية: «كيف يحول المجتمع اختلافًا أو قصورًا معينًا إلى وضعية إعاقة؟». ولا يعني هذا الانتقال إنكار البعد الصحي أو الوظيفي للإعاقة، وإنما يعني رفض اختزال التجربة الاجتماعية كلها في هذا البعد. فالإعاقة، وفق هذا المنظور، تتشكل عند نقطة التفاعل بين الفرد وبيئته ومؤسساته وعلاقاته الاجتماعية، ولهذا فإن تغيير البيئة، وإزالة الحواجز، وتيسير الولوج إلى المؤسسات والخدمات، وإعادة بناء المواقف الاجتماعية، تصبح جميعها عناصر أساسية في معالجة الإعاقة باعتبارها قضية اجتماعية.

غير أن اختزال الإعاقة في الثنائية التقليدية بين النموذج الطبي والنموذج الاجتماعي قد يكون بدوره غير كافٍ لتفسير تعقيد التجربة الإنسانية، فقد انتقد توم شكسبير (Tom Shakespeare) التصورات الثنائية التي تجعل النموذجين الطبي والاجتماعي في تعارض مطلق، واقترح مقاربة أكثر تعددًا تأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل الجسدية والشخصية والبيئية والاجتماعية للإعاقة، في هذا التصور، ليست نتيجة البيئة وحدها، ولا نتيجة القصور الجسدي وحده، وإنما ظاهرة متعددة الأبعاد تتفاعل فيها عوامل مختلفة. (Shakespeare, 2014) ويمنح هذا التصور البحث السوسيولوجي قدرًا أكبر من المرونة، لأنه يسمح بدراسة الشخص في وضعية إعاقة بوصفه فاعلاً يعيش تجربة وكبة، بدل اختزاله في موقع «الضحية» أو في موقع «المعاق اجتماعيًا» فقط.

ومن هنا تكتسب الإعاقة معناها بوصفها ظاهرة اجتماعية لا مجرد حالة فردية، فحين يكون الفضاء العمومي غير قابل للولوج، وحين تكون المدرسة غير مهيأة، وحين تكون وسائل النقل غير متاحة، أو حين تحول التصورات الاجتماعية دون مشاركة الشخص، فإن جزءًا من القيود التي يعيشها لا يعود إلى خصائصه الوظيفية وحدها، وإنما يرتبط بالطريقة التي ينظم بها المجتمع موارده وفضاءاته ومؤسساته، وقد كرست اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذا المنظور عندما ربطت الإعاقة بالتفاعل بين القصور طويل الأمد والحواجز التي قد تعيق المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (United Nations, 2006, Art. 1)

غير أن البنية الاجتماعية لا تنتج الحواجز المادية والمؤسسية فقط، بل تنتج أيضًا حواجز رمزية تتصل بطريقة تصنيف الأشخاص وتقييمهم وتحديد ما ينتظر منهم من أدوار اجتماعية، وهنا ينتقل التحليل من سؤال البيئة المادية إلى سؤال الثقافة الاجتماعية: كيف ينظر المجتمع إلى الإعاقة؟ وما المعاني التي يمنحها لها؟ وكيف تتشكل صورة الشخص في وضعية إعاقة في المخيال الاجتماعي؟ وهل يُنظر إليه باعتباره شخصًا كامل الأهلية، أم باعتباره شخصًا ناقصًا يحتاج بصورة دائمة إلى الرعاية والحماية؟

في هذا المستوى تحديدًا يكتسب مفهوم التمثيلات الاجتماعية أهميته النظرية. فالتمثيلات الاجتماعية ليست مجرد آراء فردية متفرقة، وإنما أشكال من المعرفة والمعنى تتشكل داخل الحياة الاجتماعية، وتساعد الأفراد والجماعات على فهم الأشخاص والظواهر والأحداث والتعامل معها. وتوضح جودلي (Jodelet, Denise) أن الإنسان لا يواجه العالم الاجتماعي في عزلة،

بل يبيّن تمثلاته بالاستناد إلى الآخرين وإلى المعرفة المتداولة داخل الجماعة، بما يجعل التمثلات جزءاً من عملية فهم الواقع وتنظيم العلاقة معه. (Jodelet, 1989, pp. 31-36) ويأتي فصل جودلي (Jodelet, Denise) حول التمثلات الاجتماعية ضمن الصفحات 31-61 من الكتاب الجماعي الذي أشرفت عليه، وهو ما يجعل هذه الصفحات مرجعاً أساسياً عند تقديم المفهوم وتحديد وظيفته في تحليل الحياة الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، فإن صورة الإعاقة داخل المجتمع لا تكون محايدة، بل تتشكل من خلال منظومة من التصورات والتصنيفات والمعاني التي قد تجعلها مرادفة للعجز أو الضعف أو الاعتماد أو الشفقة، وقد تجعلها، في سياق اجتماعي مختلف، مرتبطة بالحقوق والاستقلالية والتنوع والمشاركة، ومن هنا فإن دراسة الإعاقة تقتضي عدم الاكتفاء بالسؤال: «ما هي الإعاقة؟»، وإنما الانتقال إلى أسئلة أكثر عمقاً: كيف يتمثل المجتمع للإعاقة؟ من ينتج هذه التمثلات؟ كيف تنتقل من الخطاب إلى الممارسة؟ وكيف تؤثر في العلاقات الاجتماعية وفي المكانة التي يحتلها الأشخاص في وضعية إعاقة؟

وتصبح هذه الأسئلة أكثر أهمية عندما نلاحظ أن التمثلات الاجتماعية لا تبقى في مستوى الأفكار المجردة، وإنما يمكن أن تتحول إلى ممارسات اجتماعية. فإذا كان الشخص في وضعية إعاقة يُتمثل باعتباره عاجزاً عن اتخاذ القرار، فقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ القرارات نيابة عنه، وإذا كان يُنظر إليه باعتباره غير قادر على التعلم أو العمل، فقد تتحول هذه الصورة إلى توقعات منخفضة تحد من فرصه الفعلية، وإذا كان يُنظر إليه باعتباره موضوعاً دائماً للرعاية، فقد تتحول الرعاية نفسها إلى علاقة تبعية تحد من استقلاليته، ومن هنا يصبح التمثل الاجتماعي أحد المداخل التي يمكن من خلالها فهم العلاقة بين المعنى والممارسة.

وفي هذا السياق يتقاطع تحليل التمثلات الاجتماعية مع سوسيولوجيا الوصم عند إرفينغ غوفمان (Erving Goffman)، فالوصم لا يرتبط بالخاصية الجسدية أو الحسية أو الذهنية في حد ذاتها، وإنما يتشكل عندما تتحول خاصية معينة داخل التفاعل الاجتماعي إلى علامة تقلل من القيمة الاجتماعية للفرد أو تجعله موضعاً للتصنيف السلبي. وقد جعل غوفمان من مفهوم الوصم مدخلاً لفهم كيفية تأثير الهوية الاجتماعية للفرد بالتصنيفات التي يفرضها الآخرون عليه، وكيف يمكن لصفة معينة أن تصبح «هوية مشوهة» تحجب بقية أبعاد الشخصية. (Goffman, 1963, pp. 3-5)

ومن هذه الزاوية يمكن فهم الإعاقة باعتبارها إحدى المجالات التي قد يتجسد فيها الوصم بصورة واضحة، فقد يتحول الشخص من فرد له مجموعة من القدرات والأدوار والعلاقات إلى شخص تختزل هويته في كونه «معاقاً»، وعندما يحدث ذلك، تصبح الإعاقة هي العدسة الأساسية التي يمر من خلالها الآخرون في تفسير سلوكه وقدراته واحتياجاته. وهنا لا يعود الوصم مجرد موقف نفسي، وإنما يصبح آلية اجتماعية تؤثر في التفاعل وفي فرص المشاركة وفي المكانة التي يمنحها المجتمع للفرد. (Goffman, 1963, pp. 3-9).

ولا يأخذ الوصم دائماً شكل الإقصاء الصريح أو السخرية أو التنمر، بل قد يظهر في ممارسات أكثر خفاءً، من قبيل الشفقة المفرطة، والحماية الزائدة، واتخاذ القرارات نيابة عن الشخص، والافتراض المسبق لعدم قدرته على التعلم أو العمل أو تكوين العلاقات أو المشاركة. ومن هنا تصبح بعض الممارسات التي تبدو إيجابية في ظاهرها موضوعاً للتحليل السوسيولوجي: هل تقدم المساعدة للشخص لكي يكون أكثر استقلالية، أم أنها تعزز تمثله باعتباره عاجزاً وغير قادر على الفعل؟

وهنا تبرز ضرورة التمييز بين الرعاية والتمكين، فالتكفل يمثل حاجة اجتماعية وإنسانية مشروعة، خصوصاً عندما يحتاج الفرد إلى دعم مستمر، لكنها قد تتحول إلى علاقة تبعية إذا أصبح الشخص مجرد متلقٍ دائم للخدمات والقرارات، أما التمكين، فيقوم على توفير الشروط التي تسمح للفرد بالمشاركة في القرارات التي تخصه، وباستثمار قدراته، وبناء استقلالته، وممارسة أدواره الاجتماعية، ولهذا فإن التحول من الرعاية إلى التمكين لا يعني التخلي عن الرعاية، وإنما إعادة تعريف وظيفتها باعتبارها وسيلة لدعم الاستقلالية والمشاركة.

ويتصل بذلك مفهوم الاعتراف الذي يسمح بتوسيع التحليل من مجرد لإزالة الوصم إلى إعادة بناء المكانة الاجتماعية للفرد، فالاعتراف لا يعني فقط قبول وجود الأشخاص في وضعية إعاقة، وإنما يعني الاعتراف بهم بوصفهم ذواتاً اجتماعية كاملة، لهم كرامة وحقوق وقدرة على الاختيار والمشاركة. وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من تصور أكسل هونيث للاعتراف باعتباره عنصراً أساسياً في بناء علاقة الفرد بذاته وبالأخرين وبالمجتمع، وفي الصراعات الاجتماعية المرتبطة بالمكانة والحقوق والكرامة (Honneth, 1995).

ومن ثم، فإن الانتقال من الوصم إلى الاعتراف لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد تغير في اللغة المستخدمة حول الإعاقة، وإنما باعتباره تحولاً في طبيعة العلاقة الاجتماعية نفسها، فالفرق بين أن يُنظر إلى الشخص باعتباره موضوعاً للشفقة وبين أن يُنظر إليه باعتباره صاحب حق هو فرق يتجاوز الخطاب إلى بنية العلاقة الاجتماعية، ففي الحالة الأولى يكون الفرد موضوعاً لفعل الآخرين، بينما يصبح في الحالة الثانية فاعلاً اجتماعياً مشواً في تحديد ما يحتاج إليه وما يريده وكيف يريد أن يعيش.

ويرتبط مفهوم الاعتراف بدوره بمفهوم الإدماج الاجتماعي، فالإدماج لا يعني مجرد وجود الشخص في المكان نفسه الذي يوجد فيه الآخرون، وإنما يعني قدرته على المشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية، ولذلك ينبغي التمييز بين الحضور المادي والمشاركة الاجتماعية؛ فقد يكون الشخص في وضعية إعاقة حاصراً داخل المدرسة أو المؤسسة أو الفضاء العمومي، لكنه يظل مقصياً من اتخاذ القرار أو من التفاعل المتكافئ أو من الاستفادة الكاملة من الموارد، ومن هنا فإن الإدماج الحقيقي يقاس بمدى قدرة الفرد على أن يكون حاضراً وفاعلاً ومؤثراً، لا بمجرد وجوده الفيزيائي في الفضاء الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، يمكن النظر إلى التحول في تمثيلات الإعاقة باعتباره سيروية اجتماعية غير خطية. فلا ينبغي افتراض أن المجتمع ينتقل بصورة كاملة ونهائية من نموذج قديم إلى نموذج جديد؛ إذ يمكن أن تتعايش في السياق نفسه تمثيلات تقوم على الشفقة والحماية والعزل، مع تمثيلات جديدة تقوم على الحقوق والمواطنة والاستقلالية. وقد يتغير الخطاب أسرع من الممارسة، فنظير لغة الإدماج والحقوق في الخطابات الرسمية والجموعية، بينما تستمر بعض الحواجز المادية والرمزية في الحياة اليومية.

وهنا تكتسب دراسة المجتمع المحلي أهميتها، لأنه يمثل المستوى الذي تتجسد فيه هذه التحولات بصورة ملموسة، فالأسرة والحي والمدرسة والجمعية والمؤسسة والشرع ليست مجرد فضاءات محايدة، وإنما هي مواقع لإنتاج التمثيلات وإعادة إنتاجها وتعديلها، وفي هذه الفضاءات تتشكل التجارب اليومية للأشخاص في وضعية إعاقة، ويتحدد ما إذا كانت العلاقة بهم تقوم على العزل أو الشفقة أو الحماية أو المشاركة والاعتراف.

ومن هذا المنظور، يمكن اتخاذ مدينة عين عوده مجاًلاً للدراسة كيفية تشكل المعنى الاجتماعي للإعاقة داخل الحياة اليومية، وكيف تتفاعل التمثيلات التقليدية مع التحولات الحقوقية والمؤسسية التي عرفتها قضية الإعاقة، فالمجتمع المحلي يسمح برصد

المسافة بين الخطاب والممارسة، وبين الاعتراف القانوني والاعتراف الاجتماعي، وبين الحضور داخل الفضاء العام والمشاركة الفعلية فيه.

ولا تنطلق الدراسة من افتراض أن سكان عين عوده قد تجاوزوا الوصم بصورة نهائية، كما لا تفترض استمرار التمثلات التقليدية دون تغيير. وإنما تنظر إلى التحول في النظرة إلى الإعاقة باعتباره موضوعاً سوسيولوجياً مفتوحاً على التفاوض والتناقض وإعادة بناء المعاني، فقد نجد في المجتمع المحلي شخصاً يتبنى خطاب المساواة والحقوق، لكنه يمارس في حياته اليومية حماية مفردة تجاه الشخص في وضعية إعاقة؛ وقد نجد مؤسسة تتبنى خطاب الإدماج، لكنها لا توفر بالضرورة كل شروط المشاركة الفعلية.

و من ثم فإن دراسة الإعاقة في عين العوده لا ينبغي أن تقتصر على قياس ما إذا كانت «نظرة السكان قد تغيرت»، بل ينبغي أن تتجه إلى تحليل آليات هذا التغير ومصادره وحدوده ومظاهره: ما دور الاحتكاك المباشر؟ وما أثر التعليم والتنشئة الاجتماعية؟ وما دور الأسرة؟ وكيف تساهم المؤسسات والجمعيات؟ وما أثر الخطاب الحقوقي والإعلامي؟ وكيف تتغير اللغة المستعملة في وصف الأشخاص في وضعية إعاقة؟ وهل يؤدي تغير التمثلات فعلاً إلى تغير الممارسات؟.

وبهذا المعنى، تصبح الإعاقة مدخلاً سوسيولوجياً لقراءة علاقة المجتمع بالاختلاف والمياري والطبيعي والمهمش. فهي تكشف أن المجتمع لا يكتفي بالتعامل مع الاختلاف، بل يقوم أيضاً بتصنيفه وتأويله ومنحه قيمة معينة. ولذلك فإن دراسة التحول من الوصم إلى الاعتراف تسمح بفهم أعمق للتحولات التي تعرفها الثقافة الاجتماعية، وللاتصال التدريجي من تصور الشخص في وضعية إعاقة باعتباره موضوعاً للعناية إلى اعتباره فاعلاً اجتماعياً، وصاحب حق، وشريكاً في الحياة العامة.

وعليه، فإن القيمة السوسيولوجية للدراسة الإعاقة في المجتمع المحلي لا تكمن في وصف واقع الأشخاص في وضعية إعاقة فقط، وإنما في الكشف عن كيفية إنتاج المجتمع لهذا الواقع وإعادة إنتاجه أو تغييره، فحين تتغير التمثلات وتراجع الصور النمطية، وتتغير أنماط التفاعل، وتتسع فرص المشاركة، فإن التحول لا يحدث في وضع الأشخاص في وضعية إعاقة وحدهم، بل يحدث في المجتمع نفسه وفي الطريقة التي يعيد بها تعريف معنى الاختلاف والمواطنة والعيش المشترك.

3- الوصم الاجتماعي وصناعة «الهوية المختلفة» والانتقال من الوصم إلى الاعتراف

يساعد مفهوم الوصم الاجتماعي، خاصة في أعمال إرفينغ غوفمان (Erving Goffman)، على فهم الكيفية التي تتحول بها بعض الخصائص الفردية إلى مصدر للانتقاص من القيمة الاجتماعية للشخص؛ فالوصمة لا تكمن في الخاصية ذاتها، وإنما تتشكل عندما تصبح هذه الخاصية أساساً لتصنيف الفرد ووضع في مرتبة اجتماعية مختلفة عن الصورة التي يعتبرها المجتمع «طبيعية» أو مرغوبة (Goffman, 1963). وفي حالة الإعاقة، قد يتحول الشخص من فرد ذي هوية متعددة إلى «حالة» تختزل هويته في إعاقته، بحيث تصبح هذه الأخيرة المحدد الأساسي لطريقة تعامل الآخرين معه، وهو ما قد يظهر في السخرية والتندر والإقصاء، لكنه قد يتخذ أيضاً أشكالاً أكثر خفاءً، مثل الشفقة المفرطة، أو الحماية الزائدة، أو اتخاذ القرارات نيابة عنه، أو افتراض عدم قدرته على التعلم والعمل والمشاركة (Goffman, 1963). ومن ثم فإن الوصم لا ينبغي فهمه باعتباره موقفاً فردياً منعزلاً، بل بوصفه آلية اجتماعية يمكن أن تتسرب إلى العلاقات الأسرية والمؤسسات التعليمية ومكان العمل والفضاء المحلي، فتسهم في إعادة إنتاج التهميش من خلال خفض توقعات المجتمع تجاه الشخص ذي الإعاقة وتقييد فرصه في المشاركة. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التمييز بين الرعاية والوصم المقنع بالرعاية؛ فالرعاية تكون ذات قيمة اجتماعية عندما

تهدف إلى إزالة العوائق وتعزيز استقلالية الفرد وقدرته على الاختيار، بينما تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج التبعية عندما تقوم على افتراض أن الآخرين يعرفون مصلحة الشخص أكثر منه أو عندما تحرمه من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته (World Health Organization [WHO], 2010). ويقود هذا التحليل إلى مفهوم الاعتراف بوصفه نقيضاً للوصم وتحوّلاً في طبيعة العلاقة الاجتماعية مع الأشخاص في وضعية إعاقة؛ فالاعتراف لا يعني مجرد قبول وجودهم أو تقديم الخدمات لهم، وإنما يعني التعامل معهم باعتبارهم ذواتاً اجتماعية كاملة، تتمتع بالكرامة والحقوق والقدرة على الاختيار والمشاركة. وفي هذا الإطار، يوضح أكسل هونيث أن الاعتراف يشكل عنصراً أساسياً في بناء الهوية وتحقيق علاقة إيجابية بالذات، وأن الحرمان من الاعتراف يمكن أن يتحول إلى شكل من أشكال الظلم الاجتماعي (Honneth, 1995). ومن هذه الزاوية، يمثل الانتقال من منطق الرعاية إلى منطق الحقوق تحوُّلاً عميقاً في تصور موقع الشخص ذي الإعاقة داخل المجتمع؛ فإذا كان منطق الرعاية يقول: «نحن نساعدك لأنك تحتاج إلى المساعدة»، فإن منطق الاعتراف والحقوق يقول: «نحن نهيئ شروط المشاركة لأن لك حقاً في المشاركة». و يعني ذلك الانتقال من النظر إلى الشخص باعتباره موضوعاً للخدمة إلى اعتباره فاعلاً اجتماعياً وصاحب حق، دون أن يعني ذلك إلغاء الحاجة إلى الدعم، بل إعادة تعريف الدعم باعتباره وسيلة للتمكين لا بديلاً عن الإرادة والاستقلالية (United Nations, 2006). غير أن الاعتراف لا يقتصر على المستوى القانوني والمؤسسي، إذ يمكن أن يوجد اعتراف قانوني دون أن يواكبه اعتراف اجتماعي أو مشاركة فعلية؛ ولذلك تقتضي الدراسة التمييز بين ثلاثة مستويات مترابطة: الاعتراف القانوني والمؤسسي الذي يتمثل في ضمان الحقوق والمساواة وعدم التمييز؛ والاعتراف الرمزي والاجتماعي الذي يتعلق بالصور والتمثيلات والمواقف التي يحملها المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاعتراف العملي الذي يتجسد في المشاركة اليومية الفعلية، وفي القدرة على اتخاذ القرار والتعبير عن الرأي والاستفادة المتكافئة من التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية (Honneth, 2004). ويتفق هذا التصور مع المقاربة الحقوقية للإعاقة التي تؤكد كدها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تجعل الكرامة والمشاركة الكاملة والفعالة وعدم التمييز والمساواة من المبادئ الأساسية في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة (United Nations, 2006). ومن ثم فإن الانتقال من الوصم إلى الاعتراف لا ينبغي أن يقاس بمجرد تغيير الخطاب الرسمي، وإنما بمدى قدرة المجتمع المحلي على تحويل الاعتراف إلى ممارسة اجتماعية ملموسة؛ أي إلى علاقات تقوم على الاحترام، وإلى مؤسسات تزيل الحواجز، وإلى ممارسات أسرية ومجتمعية تمنح الشخص حقه في الاختيار، وإلى مشاركة فعلية تجعله عضواً كاملاً في الجماعة الاجتماعية. وبذلك تصبح دراسة الوصم والاعتراف مدخلاً سوسيولوجياً للكشف عن الفجوة بين المساواة المعلنة والمساواة المعاشة، وعن مدى تحول الأشخاص في وضعية إعاقة من موضوعات للرعاية والحماية إلى ذوات اجتماعية فاعلة تمتلك القدرة على المشاركة والتأثير وصناعة القرار داخل المجتمع المحلي.

4- من الحماية إلى المواطنة: تحولات تمثلات الإعاقة بين الأسرة والمؤسسة والمجال الاجتماعي

تتجلى التحولات التي تعرفها تمثلات الإعاقة بصورة واضحة في الطريقة التي يعاد بها بناء موقع الشخص في وضعية إعاقة داخل الأسرة والمؤسسة والمجال الاجتماعي فالإعاقة من منظور سوسيولوجي، لا تتحدد فقط بما يرتبط بالقصور الجسدي أو الذهني، وإنما تتشكل أيضاً من خلال العلاقات الاجتماعية والرمزية التي تحيط بالفرد، ومن خلال طبيعة الفرص التي يتيحها له المجتمع للمشاركة والاستقلال (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 19)، وإثبات الذات. ومن ثم، فإن الانتقال من

منطق الحماية والتكفل إلى منطق التمكين والاعتراف والمواطنة يعكس تحولاً أعمق في التمثلات الاجتماعية، أي في الطريقة التي يفهم بها المجتمع الشخص في وضعية إعاقة ومكانته داخله.

تظل الأسرة المجال الأول الذي تتشكل داخله علاقة الطفل في وضعية إعاقة بذاته وبالأخرين. ففيها يمكن أن يبدأ الاعتراف بالاختلاف، كما يمكن أن تبدأ، بصورة غير مقصودة، بعض أشكال العزل والحماية المفرطة، وقد يكون الخوف على الطفل هو الدافع المشترك في الحالتين؛ غير أن الحماية حين تتجاوز وظيفتها الضرورية قد تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج صورة العجز. فالطفل الذي لا يُسمح له بالمحاولة لأنه «لا يستطيع»، قد لا يجد فرصة لاكتشاف قدراته، كما أن الطفل الذي تُتخذ عنه القرارات باستمرار بدعوى أنه يحتاج إلى من يفكر عنه، قد يتعلم تدريجياً أن إرادته أقل أهمية من إرادة الآخرين.

وتكشف هذه الممارسة عن مفارقة سوسيولوجية دقيقة: فقد تكون الرعاية، في ظاهرها، تعبيراً عن المحبة والحرص، لكنها قد تتحول في بعض الحالات إلى علاقة تبعية تحد من بناء الاستقلالية. لذلك، لا تكمن المسألة في التخلي عن التكفل، وإنما في إعادة تعريف وظيفتها؛ فالتكفل الذي يقود إلى التمكين تساعد الشخص على تطوير قدراته، في حين أن التكفل الذي يحل محل إرادته قد تركز موقعه كمتلق دائم للمساعدة، ومن هنا يصبح الفرق بين التكفل والتمكين فرقاً في طبيعة العلاقة الاجتماعية نفسها: فالأولى تستجيب للحاجة، بينما يسعى الثاني إلى بناء القدرة والاختيار والمشاركة.

ويتصل ذلك بما تسميه جودلي (Jodelet, Denise)، التمثلات الاجتماعية، باعتبارها أنظمة من المعاني والتصورات التي تساهم الجماعة في إنتاجها وتداولها وفهم الواقع من خلالها (Jodelet, 1989) ومن هذا المنظور، فإن صورة الطفل في وضعية إعاقة داخل الأسرة ليست مجرد انعكاس لخصائصه الفردية، بل هي نتيجة للتأويلات التي تمنحها الأسرة والمحيط الاجتماعي لهذه الخصائص. فإذا تم اختزاله في العجز والحاجة، أصبح من الصعب رؤيته باعتباره ذاتاً قادرة على التعلم والاختيار والمشاركة؛ أما إذا تم النظر إليه من زاوية الإمكانيات والحقوق، فإن العلاقة معه تصبح أكثر انفتاحاً على الاستقلال والاعتراف.

ولا يتوقف هذا التحول عند حدود الأسرة، إذ تضطلع المؤسسات الاجتماعية والتربوية بلور أساسي في إعادة بناء صورة الشخص في وضعية إعاقة داخل المخيال الاجتماعي، فالمؤسسة لا تقدم الخدمات فقط، وإنما تساهم أيضاً في جعل الشخص مرئياً داخل المجتمع، وفي تقديمه إلى الآخرين بوصفه فاعلاً قادراً على التعلم والتواصل والإبداع والمشاركة. وحين يرى المجتمع الطفل وهو يتعلم أو يمارس نشاطاً ثقافياً أو رياضياً، فإن صورة «العجز المطلق» تبدأ في التراجع أمام صورة أكثر توكيماً، يظهر فيها الإنسان بقدراته وحاجاته معاً.

ومن هذه الزاوية يصبح الحضور الاجتماعي شكلاً من أشكال الاعتراف. فالطفل الذي يظل حبيس البيت قد يبقى في المخيال الاجتماعي «حالة» تُروى من خلال الآخرين، بينما الطفل الذي يحضر في المدرسة والحي والمؤسسة والفضاء الثقافي أو الرياضي يصبح موضوعاً للتفاعل المباشر، وتصبح معرفته أكثر ارتباطاً بتجربته الإنسانية الفعلية وأقل خضوعاً للصور النمطية. وهذا ما يجعل الاحتكاك اليومي أحد العوامل التي يمكن أن تساهم في إعادة تشكيل التمثلات؛ لأن معرفة الآخر من خلال التفاعل تختلف عن معرفته من خلال الأحكام المسبقة.

ويتقاطع هذا التحليل مع تصور غوفمان (Erving Goffman) للوصم، حيث لا تكمن الوصمة في الخاصية ذاتها بقدر ما تتشكل داخل العلاقة الاجتماعية عندما تتحول تلك الخاصية إلى أساس لاختزال الفرد أو الانتقاص من قيمته الاجتماعية

(Goffman, 1963). ومن هنا فإن إحدى صور الوصم الأكثر خفاءً تتمثل في أن يصبح الشخص «معاقًا» قبل أن يكون طفلًا أو تلميذًا أو عاملًا أو مواطنًا، فكلما اختل الإنسان في إعاقته، ضاقت المساحة الرمزية التي يمكن أن يظهر فيها باعتباره شخصًا متعدد الأدوار والقدرات.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى مدينة عين العودة باعتبارها مجالًا اجتماعيًا تتفاوض داخله تمثيلات متعددة للإعاقة، وليس باعتبارها مجتمعًا متجانسًا تحكمه نظرة واحدة، فالأسرة والمؤسسة والحى والشرع والمجال العمومي لا تنتج بالضرورة المعنى نفسه للإعاقة، كما أن الأجيال والتجارب الاجتماعية تختلف في طريقة فهمها للآخر المختلف. لذلك فإن السؤال السوسيولوجي لا ينبغي أن يقتصر على معرفة ما إذا كان المجتمع «يقبل» الأشخاص في وضعية إعاقة، بل ينبغي أن يتجه إلى كيفية ممارسة هذا القبول في الحياة اليومية: هل يظهر في المشوكة؟ هل يستطيع الشخص الوصول إلى الخدمات؟ هل يُخاطب مباشرة أم يُتحدث عنه أمامه؟ هل يُنظر إلى الطفل باعتباره تلميذًا له إمكانيات أم باعتباره «حالة خاصة»؟

و تسمح هذه الأسئلة بالانتقال من مستوى الخطاب إلى مستوى الممارسة؛ وهي نقلة أساسية لأن المجتمع قد يعلن قيمًا أكثر تقدمًا مما تعكسه بعض ممارساته اليومية. فقد تكون لغة الإدماج حاضرة في الخطاب المؤسسي، بينما تستمر في الواقع بعض أشكال الشفقة أو الحماية المفرطة أو الإقصاء، كما يمكن في المقابل أن تظهر ممارسات يومية أكثر انفتاحًا من الخطاب العام، ومن هنا تصبح الملاحظة الميدانية والمقابلات النوعية أدوات مهمة لفهم المسافة بين ما يقال عن الإعاقة وما يفعل تجاهها.

ويكتسب مفهوم الإدماج في هذا الإطار، دلالة تتجاوز مجرد الحضور الفيزيائي داخل المؤسسة، فليس كل حضور إدماجًا، وليس كل مشوكة في مناسبة تحسيسية مؤثرًا على تحول اجتماعي عميق. فالإدماج الفعلي يظهر عندما يستطيع الشخص أن يعيش حياته اليومية داخل المجتمع، وأن يصل إلى التعليم والخدمات والتنقل والثقافة والرياضة والعمل، وأن يعبر عن رأيه ويتخذ القرارات المتعلقة بحياته، ولذلك ينبغي التمييز بين إدماج رمزي يظهر في الخطابات والشعارات والحملات، وإدماج فعلي يتحول إلى ممارسة اجتماعية مستقرة.

ويجد هذا التصور أساسه في المقاربة الحقوقية المعاصرة للإعاقة؛ فقد أكدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حق الأشخاص في العيش داخل المجتمع والمشاركة فيه على قدم المساواة مع الآخرين، مع توفير الخدمات والدعم اللازمين ومنع العزلة والإقصاء. (United Nations, 2006) كما أن التصنيف الدولي للوظائف والعجز والصحة يؤكد أهمية العوامل البيئية في تشكيل تجربة الإعاقة، باعتبارها قد تكون عوامل ميسرة للمشوكة أو حواجز أمامها (World Health Organization, 2001).

ومن هنا فإن الانتقال من الرعاية والتكفل إلى المواطنة يمثل أحد أعمق التحولات في النظر إلى الإعاقة، ففي منطق التكفل، يُنظر إلى الشخص أساسًا من خلال حاجته، بينما تنطلق المواطنة من الاعتراف به باعتباره صاحب حق وفاعلًا اجتماعيًا، وهذا التحول يعيد بناء العلاقة بين الفرد والمجتمع على أساس الكرامة والمساواة والمشاركة، ويجعل مسؤولية المجتمع لا تقتصر على تقديم المساعدة، بل تمتد إلى إزالة الحواجز التي تمنع الفرد من ممارسة حقوقه.

وتنسجم هذه الرؤية مع تطور النموذج الاجتماعي للإعاقة، الذي نقل مركز الاهتمام من القصور الفردي إلى الحواجز الاجتماعية والبيئية التي تحد من المشاركة (Oliver, 1990)، فالمشكلة لا تكمن دائمًا في اختلاف الشخص، وإنما قد تكمن

في مجتمع لم يهيئ بعد شروطاً تسمح لهذا الاختلاف بأن يعيش بصورة طبيعية، ولذلك فإن الطريق غير المهيأ، والمؤسسة التي يصعب الولوج إليها، والمعلومة غير المتاحة، والموقف الاجتماعي القائم على الشفقة أو الإقصاء، كلها عناصر تساهم في إنتاج تجربة الإعاقة أو تعمييقها.

وبهذا المعنى، فإن التحول في تمثيلات الإعاقة داخل عين العوده يمكن قراءته باعتباره انتقالاً تدريجياً، وإن كان غير مكتمل وغير خطي، من الحماية إلى التمكين، ومن العزلة إلى الحضور، ومن الرعاية إلى المشاركة، ومن الشفقة إلى الاعتراف، ومن الإدماج الرمزي إلى المواطنة الفعلية، ولا ينبغي فهم هذه الانتقالات باعتبارها مراحل منفصلة أو متتابعة بالضرورة، بل باعتبارها اتجاهات متداخلة قد تتقدم في مجال وتتأخر في مجال آخر.

وعليه فإن الرهان الحقيقي لا يتمثل في أن يصبح المجتمع أكثر «رحمة» تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة، وإنما في أن يصبح أكثر عدلاً في تنظيم شروط مشركتهم، فالرحمة قد تضع الفرد في موقع المتلقي، بينما يضعه الاعتراف في موقع صاحب الحق، والمجتمع الدامج ليس هو المجتمع الذي يسمح للشخص في وضعية إعاقة بالدخول إلى فضاءه، وإنما المجتمع الذي يجعل حضوره داخله أمراً طبيعياً، ويمنحه القدرة على أن يكون فاعلاً في حياته وفي محيطه.

وفي هذه النقطة تحديداً، تتحول الإعاقة من قضية تخص فئة اجتماعية بعينها إلى مرآة للمجتمع كله؛ لأنها تكشف مدى قدرته على الاعتراف بالاختلاف، وعلى توزيع فرص المشاركة بصورة عادلة، وعلى الانتقال من منطق النظر إلى الإنسان باعتباره «حالة» إلى النظر إليه باعتباره إنساناً ومواطناً قبل كل شيء.

5- نحو مقاربة ميدانية لتمثيلات الإعاقة في عين العوده: من الرعاية إلى الاعتراف والمواطنة

لا يمكن الحديث عن التحول في تمثيلات الإعاقة في المجتمع المحلي بمدينة عين العوده انطلاقاً من الانطباعات العامة أو من الخطابات المؤسسية وحدها، لأن التمثيلات الاجتماعية لا تُختبر في مستوى القول فقط، وإنما تتجسد في الممارسات اليومية وفي طبيعة العلاقات التي يقيمها الأشخاص في وضعية إعاقة مع أسرهم ومحيطهم ومؤسساتهم ومجالمهم العمومي. ومن هذا المنظور، تقتضي المقاربة الميدانية الجمع بين أدوات نوعية تسمح بالانتقال من الخطاب إلى التجربة المعاشة، من خلال اعتماد مقاربات شبه موجهة مع أسر الأطفال في وضعية إعاقة، والأطر التربوية والاجتماعية، والفاعلين الجمعويين وبعض الفاعلين المحليين والسكان، إلى جانب الملاحظة المباشرة للتفاعلات داخل المؤسسات وفي الفضاءات العمومية، وتحليل الخطابات المتداولة حول الإعاقة في الحياة اليومية وفي الحملات التحسيسية ووسائل التواصل الاجتماعي. وتسمح هذه الأدوات بطرح السؤال السوسيولوجي بصورة أكثر تركيزاً: ليس فقط هل يقبل المجتمع الأشخاص في وضعية إعاقة؟، وإنما كيف يتشكل هذا القبول؟ ومتى يتحول من موقف معلن إلى ممارسة فعلية؟ ومتى يظل مجرد خطاب رمزي؟؛ ذلك أن التمثيلات الاجتماعية، كما تشير جودلي، ليست أفكاراً فردية معزولة، وإنما أنظمة من المعاني والتصورات التي تُنتج اجتماعياً وتؤطر فهم الأفراد والجماعات للواقع وللآخرين (Jodelet, 1989). كما أن تحليل هذه التمثيلات يستدعي الانتباه إلى مسألة الوصم، لأن الشخص قد لا يُختل في إعاقته بسبب خصائصه الذاتية، وإنما نتيجة الطريقة التي يحول بها المجتمع هذه الخصائص إلى علامة اجتماعية تحد من الاعتراف به، وهو ما أوضحه غوفمان (Erving Goffman)، حين ربط الوصمة بعملية تخفيض القيمة الاجتماعية للفرد واختزاله في سمة واحدة (Goffman, 1963, pp. 3-5). ومن هنا تكتسب الملاحظة الميدانية أهميتها، لأنها تكشف المسافة الممكنة بين ما يقوله

الفاعلون عن الإدماج وما يمارسونه فعلياً في الحياة اليومية؛ فقد تكون لغة الحقوق والإدماج حاضرة بقوة في الخطاب، بينما تستمر في الواقع بعض أشكال الشفقة أو الحماية المفرطة أو الإقصاء الرمزي، كما قد تكشف الممارسة، في المقابل، عن أشكال جديدة من التفاعل تتجاوز الخطاب الرسمي. وفي هذا المستوى تحديداً يمكن استثمار تصور أكسل هونيث (Axel Honneth) للاعتراف، الذي يجعل الاعتراف المتبادل أساساً لتكوين علاقة إيجابية بالذات ولتحقيق المشاركة الاجتماعية؛ فالإنسان لا يكتسب إحساسه بقيمته في عزلة، وإنما يتشكل هذا الإحساس من خلال علاقات الاعتراف التي تمنحه الحب والاحترام والتقدير الاجتماعي (Honneth, 1995, pp. 92–93, 129–130). ومن ثم، فإن التحول في التعامل مع الشخص في وضعية إعاقة لا ينبغي أن يُقاس فقط بمدى تقديم الخدمات له، وإنما بمدى انتقاله من موقع موضوع للرعاية إلى موقع ذات معترف بها، ومن متلقٍ للمساعدة إلى فاعل يمتلك الحق في الاختيار والتعبير والمشاركة. ويتقاطع هذا التصور مع المقاربة الحقوقية للإعاقة، إذ تؤكد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حق الأشخاص في العيش داخل المجتمع والمشاركة فيه على قدم المساواة مع الآخرين، بما يقتضي توفير الدعم والخدمات اللازمة ومنع العزلة والإقصاء (United Nations, 2006, Art. 19). كما أن النموذج الاجتماعي للإعاقة يوسع مجال المسؤولية من الفرد إلى البيئة الاجتماعية، معتبراً أن الحواجز المادية والمؤسسية والرمزية يمكن أن تحول القصور الفردي إلى تجربة فعلية من الإقصاء (Oliver, 1990, pp. 14–15). وعلى هذا الأساس، فإن دراسة تمثيلات الإعاقة في عين عودة لا ينبغي أن تنتهي إلى حكم قطعي حول «مدى قبول المجتمع» للأشخاص في وضعية إعاقة، خصوصاً في غياب مسح ميداني إحصائي يسمح بالتعميم، وإنما ينبغي أن تتجه إلى الكشف عن التوترات والتحويلات التي تحدث داخل هذا المجتمع، وعن كيفية تفاوض الأسرة والمؤسسة والحي والمجال العمومي حول معنى الاختلاف، فالقيمة العلمية للمقاربة لا تكمن في ادعاء معرفة ما لم يتم بحثه، وإنما في التمييز بين ما يمكن استنتاجه نظرياً وما يحتاج إلى إثبات ميداني. وفي ضوء ذلك، تبدو الإعاقة في عين عودة جزءاً من تحول أوسع في علاقة المجتمع بالاختلاف؛ إذ تتجاوز تمثيلات قديمة تقوم على الشفقة والعزل والحماية المفرطة مع تمثيلات جديدة تستند إلى الاعتراف والحقوق والإدماج والمواطنة. غير أن هذا التحول لا يمكن اعتباره مكتملاً أو خطياً، لأن التمثيلات الاجتماعية لا تتغير بقرار إداري ولا بمجرد استبدال مصطلح بآخر، وإنما تتشكل ببطء من خلال الأسرة والمدرسة والمؤسسة والإعلام والتجربة اليومية والاحتكاك المباشر والحضور في المجال العمومي، ولذلك فإن السؤال الأكثر دلالة لا يتمثل في القول إن المجتمع أصبح دمجاً، وإنما في مساءلة الحد الذي أصبح فيه الإدماج ممارسة يومية فعلية. فالمجتمع الدامج ليس هو الذي «يسمح» للشخص في وضعية إعاقة بالدخول إلى فضاءه، وإنما هو الذي يجعل هذا الفضاء قابلاً للحضور والمشاركة دون أن يشعر الشخص بأنه دخيل عليه، وعند هذه النقطة تتحول الإعاقة من قضية تخص فئة بعينها إلى مسألة للمجتمع كله؛ إذ تكشف درجة استعداد هذا المجتمع للاعتراف بالاختلاف، وإعادة توزيع فرص المشاركة، وإزالة الحواجز التي تحول دون ممارسة الحقوق. ومن ثم، فإن الانتقال من الشفقة إلى الاعتراف لا يعني التخلي عن الرعاية، وإنما إعادة وضعها في موقعها الصحيح: الرعاية وسيلة للتمكين وليست بديلاً عن الاستقلالية، والدعم شرط للمشاركة وليس مبرراً للتبعية، وإذا كان الشخص في وضعية إعاقة قادراً على أن يشترك ويختار ويقرر، وإذا لم تعد حاجته إلى الدعم تعني فقدانه لاستقلاليته أو انتقاصاً من كرامته، فإن المجتمع يكون قد تجاوز منطق الرعاية إلى منطق الاعتراف، وتجاوز الاعتراف الرمزي إلى المواطنة. ومن هنا يمكن القول إن التحول الأعظم الذي يمكن أن تعرفه عين عودة لا يكمن فقط في تغيير صورة الشخص في وضعية إعاقة، وإنما في تغيير صورة المجتمع عن ذاته: من مجتمع ينظر إلى الاختلاف باعتباره نقصاً ينبغي تديره

أو إخفاؤه، إلى مجتمع يراه أحد أشكال التنوع الإنساني. فالإعاقة ليست نقيضاً للمواطنة، والحاجة إلى الدعم ليست نقيضاً للكرامة، والاختلاف ليس نقيضاً للانتماء؛ وحين يصبح الإنسان قبل الإعاقة، يكون المجتمع قد بدأ فعلياً في الانتقال من مجرد التعايش مع الاختلاف إلى الاعتراف به، ومن الاعتراف إلى المشاورة، ومن المشاورة إلى المواطنة.

خاتمة البحث

تكشف دراسة تحولات التمثلات الاجتماعية للإعاقة في المجتمع المحلي بمدينة عين عوده: من الوصم إلى الاعتراف والإدماج أن الإعاقة لا يمكن اختزالها في بعدها الجسدي أو الوظيفي، لأنها تتشكل أيضاً داخل شبكة من العلاقات الاجتماعية والرمزية التي تحدد موقع الشخص في الأسرة والمؤسسة والمجال العمومي. فالصورة التي يحملها المجتمع عن الشخص في وضعية إعاقة ليست ثابتة، وإنما تتغير تبعاً للتحولات الثقافية والحقوقية والمؤسسية، ولطبيعة التفاعلات اليومية التي تجمعها بمحيطه.

ومن هذا المنظور، يظهر أن الانتقال من الوصم إلى الاعتراف لا يمثل مجرد تحول في اللغة المستعملة لوصف الإعاقة، بل يعكس تغيراً أعمق في طريقة بناء العلاقة الاجتماعية مع الاختلاف، فإذا كان الوصم، كما يبين (Erving Goffman, 1963)، يقوم على اختزال الفرد في سمة تُفقد جزءاً من قيمته الاجتماعية، فإن الاعتراف، في تصور (Axel Honneth, 1995)، يفتح أمام الفرد إمكانية بناء علاقة إيجابية بذاته وبالآخرين من خلال الاحترام والتقدير والمشاركة. ومن ثم، فإن الشخص في وضعية إعاقة لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره موضوعاً دائماً للرعاية، وإنما باعتباره ذاتاً اجتماعية لها الحق في الاختيار والتعبير والمشاركة.

كما أظهرت القراءة السوسولوجية أن الأسرة تظل فضاءً مركزيًا في إنتاج هذه التحولات؛ فهي قد تكون مجالاً لإعادة إنتاج الحماية المفرطة والاعتماد، لكنها تستطيع في المقابل أن تتحول إلى فضاء للتمكين والاستقلالية. وتؤدي المؤسسات الاجتماعية والتربوية والجمعيات بدورها وظيفة تتجاوز تقديم الخدمات، إذ تساهم في جعل الأشخاص في وضعية إعاقة أكثر حضوراً ومرئية داخل المجتمع، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تفكيك بعض الصور النمطية التي تحتلهم في العجز والحاجة.

وفي هذا السياق، يصبح الحضور الاجتماعي عنصراً أساسياً في إعادة تشكيل التمثلات، فكلما انتقل الشخص في وضعية إعاقة من فضاء العزلة إلى المدرسة والحي والمؤسسة والفضاء الثقافي والرياضي والمجال العمومي، أصبح حضوره جزءاً من الحياة الاجتماعية العادية، وتراجعت المسافة الرمزية التي تفصله عن الآخري، وهذا ينسجم مع التصور الذي يقدمه (Tom Shakespeare, 2014)، الذي يدعو إلى تجاوز الاختزال الأحادي للإعاقة، وفهمها ضمن تفاعل معقد بين تجربة الفرد والحواجز الاجتماعية والبيئية التي تحد من مشروكته.

غير أن التحول نحو الإدماج لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مساراً مكتماً أو خطياً، فداخل المجتمع المحلي يمكن أن تتعايش تمثيلات حديثة تقوم على الحقوق والمواطنة مع تمثيلات أقدم تستمر فيها الشفقة والوصم والحماية المفرطة. كما أن حضور خطاب الإدماج في المستوى المؤسسي لا يعني بالضرورة تحوله إلى ممارسة يومية. ومن هنا تظل المسافة بين الخطاب والممارسة من أهم القضايا التي تستحق مزيداً من البحث الميداني في عين عوده.

وعليه، فإن الإدماج الحقيقي لا يقاس بمجرد وجود الشخص في المؤسسة أو مشواكته في مناسبة تحسيسية، وإنما بقدرته على أن يعيش داخل المجتمع بصورة طبيعية، وأن يصل إلى الخدمات، ويتعلم، ويتنقل، ويشارك، ويعبر عن رأيه، ويتخذ القرارات التي ترتبط بحياته. وهذا ما يؤكدته المقاربة الحقوقية للإعاقة، التي تنظر إلى المشوكة في المجتمع باعتبارها حقًا وليس امتيازًا أو إحسانًا. (United Nations, 2006)

إن الرهان الأساسي، إذن، لا يتمثل في جعل الأشخاص في وضعية إعاقة «يشبهون» الآخرين، وإنما في بناء مجتمع يستطيع أن يستوعب الاختلاف دون أن يحوله إلى سبب للإقصاء. فالمجتمع الدامج ليس هو الذي يفتح أبوابه أمام الشخص في وضعية إعاقة فحسب، وإنما هو الذي يجعل هذه الأبواب مفتوحة أصلاً أمام الجميع.

ومن هنا يمكن القول إن التحول من الوصم إلى الاعتراف، ومن الرعاية إلى التمكين، ومن العزلة إلى الحضور، ومن الإدماج الرمزي إلى المواطنة الفعلية يمثل مسارًا اجتماعيًا يتجاوز قضية الإعاقة ذاتها، ليصبح مؤشرًا على درجة تطور المجتمع في تعامله مع الاختلاف والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفي الحالة المحلية لمدينة عين العوده، لا تكمن أهمية هذا التحول في تغيير صورة الأشخاص في وضعية إعاقة فحسب، وإنما في إعادة تشكيل صورة المجتمع عن ذاته، فحين يصبح الاختلاف مقبولا، والحاجة إلى الدعم غير مرتبطة بالانتقاص من الكرامة، والمشوكة متاحة للجميع، يكون المجتمع قد قطع خطوة من الرعاية إلى الاعتراف، ومن الاعتراف إلى المواطنة.

ولعل الخلاصة الأعمق التي يمكن أن ينتهي إليها هذا البحث هي أن الإعاقة ليست نقيضًا للمواطنة، والاختلاف ليس نقيضًا للانتماء، والحاجة إلى الدعم ليست نقيضًا للاستقلالية. وحين يصبح الإنسان قبل إعاقته، ويُنظر إليه باعتباره ذاتًا كاملة الحقوق والكرامة والقدرة على المشوكة، فإن التحول في التمثلات الاجتماعية لا يعود مجرد خطاب، بل يصبح ممارسة يومية تؤسس لمجتمع أكثر عدلًا وإنصافًا وإدماجًا.

المراجع باللغة الأجنبية

- Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the management of spoiled identity. Prentice-Hall.
- Honneth, A. (1995). The struggle for recognition: The moral grammar of social conflicts. Polity Press.
- Honneth, A. (2004). Recognition and justice: Outline of a plural theory of justice. Acta Sociologica, 47(4), 351-364. <https://doi.org/10.1177/0001699304048668>
- Jodelet, D. (Ed.). (1989). Les représentations sociales. Presses Universitaires de France.
- Oliver, M. (1990). The politics of disablement. Macmillan.
- Shakespeare, T. (2014). Disability rights and wrongs revisited (2nd ed.). Routledge.
- United Nations. (2006). Convention on the Rights of Persons with Disabilities. United Nations.
- World Health Organization. (2001). International classification of functioning, disability and health: ICF. World Health Organization.
- World Health Organization. (2010). Community-based rehabilitation: CBR guidelines. World Health Organization.

المراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نيويورك، 2006.
- منظمة الصحة العالمية، التصنيف الدولي للوظائف والعجز والصحة (ICF)، جنيف، 2001.
- منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي حول الإعاقة، جنيف، 2011.
- المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.